نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، أحمد
ابن علي - ٨٥٢هـ. بخط بكر بن محمد سنة ١٢٤٦هـ.

٢٧ ق ٢٣ س ٢٢x١٦سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، طبع.

 الأعلام ١٧٣:١ بروكلمان ٣٥٩:١، الذيل ٦١١:١

١- مصطلح الحديث أ- المؤلف ب- الناسخ
ج- تاريخ النسخ د- شرح نخبة الفكر.

المملكة العربية السعودية



UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦١١٢ - ف ١٤٤٥/هـ

العنوان: نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر

المؤلف: لابن حجر العسقلاني

تاريخ النسخ: ١٢٤٦هـ

اسم الناسخ: [illegible] محمد

عدد الأوراق: ٢٧ ق - ٢٤ × ١٦ سم

ملاحظات: - - - - - - -

هذا

هذا شرح نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر

قال الامام العالم العامل الحافظ وحيد دهره
واوانه وفريد عصره وزمانه شهاب
الملة والدين ابو الفضل احمد بن
علي العسقلاني المشهور بابن
حجر رحمة الله عليه

م

علم اصول الحديث علم يعرف به طرق الحديث وصحة متنه وحسنه و
ضعفه وموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك ومسائله قواعده
التي يستنبط منها احكام جزئياتها وغاية الاولى ذب الكذب والرين
عن سيد المرسلين وغاية الغايات الفوز بسعادة الدارين

ابو العرفان الحاجي
يوسف بن بكر كسلة الجاري

حديث صحيح قال النبي عليه السلام
ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده في النار حديث صحيح
ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار

الهدي على الترغيب او ما قال
الهدي على طريق الترهيب
الهدي على طريق الترغيب
ابو العرفان يوسف بن بكر

اعلم أن علم الحديث موضوع ذات رسول الله من حيث أنه رسول الله وحده هو علم يعرف به أقوال رسول الله وأفعاله وأحواله وغايته هو الفوز بسعادة الدارين

الحافظ جمع حديث أمائه وألوف ٣٠٠٠٠٠

حافظ ٣٠٠٠٠٠ محدث ١٠٠٠٠٠

محدث يوز بيك

هذا كتاب نخبة الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا وشيخنا ومولانا الإمام العلامة حافظ العصر قاضي القضاة شيخ الإسلام أبو الفضل أحمد بن الشيخ الإمام علاء الدين علي الشهير بابن حجر أثابه الله الجنة بفضله وكرمه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا حيا قيوما سميعا بصيرا وشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وكبره تكبيرا وصلى الله على
سيدنا محمد الذي ارسله للناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا اما بعد فان التصانيف في اصطلاح
اهل الحديث قد كثرت للائمة في القديم والحديث فمن اول من صنف
في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمزي كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب
والحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم
الاصفهاني فعمل على كتابه مستخرجا وابقى اشياء للمتعقب ثم جاء بعدهم
الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية
ومن الادب كتابا سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع وقل فن من فنون
الحديث الا وقد صنف فيه كتابا منفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر ابن
نقطة كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه
ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فاخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي
عياض كتابا لطيفا سماه الالماع وابو حفص الميانجي جزءا
سماه ما لا يسع المحدث جهله وامثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت
وبسطت ليتوفر علمها واختصرت ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه
تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن نزيل دمشق
فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فهذب

فنونه

فنوعوا وأملوا شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبها على الوضع المناسب
واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها
من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس
عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر
ومعارض ومنتصر فسألني بعض الاخوان ان الخص لهم المهم من ذلك
فلخصته في اوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب
ابتكرته وسبيل انتهجته مع ما ضممت اليه من شوارد الفوائد وزوائد الفوائد فرغب
الي ثانيا ان اضع عليها شرحا يحل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدي
من ذلك فاجبته الى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك فبالغت في شرحها في الايضاح
والتوجيه ونبهت على خبايا زواياها لان صاحب البيت ادرى بما فيه وظهر لي
ان ايراده على صورة البسط اليق ودمجها ضمن توضيحها اوفق فسلكت هذه
الطريقة القليلة السالك فاقول طالبا من الله التوفيق فيما هنالك الخبر وهو
عند علماء هذا الفن مرادف الحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي والخبر ما جاء عن
غيره ومن ثمة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري ومن يشتغل
بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل حديث خبر من
غير عكس وعبر هنا به ليكون اشمل فهو باعتبار وصوله الينا اما ان يكون له طرق
اي اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق وفعيل في الكثرة يجمع على فعل بضمتين ومن
القلة افعلة والمراد بالطرق الاسانيد والاسناد حكاية طريق المتن وتلك
الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت بلا حصر عدد معين بل تكون العادة قد احالت
تواطؤهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفاقا من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد
على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل من السبعة وقيل من
العشرة وقيل من الاثني عشر وقيل في الاربعين وقيل من السبعين وقيل
غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك فافاد العلم وليس بلازم

حاصل المقصود علم اليقين

ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار

ثم حكاية عجيبة

ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص واذا ورد الخبر كذلك وانضاف
اليه ان يستوي الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمراد من الاستواء
ان لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد اذ الزيادة هنا
مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستند انتهائه الامر المشاهد او المسموع
لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير
حالت العادة تواطئهم على الكذب ورووا ذلك عن مثلهم من الابتداء
الى الانتهاء وكان مستند انتهائهم الحس وانضاف الى ذلك ان يصحب
خبرهم افادة العلم لسامعه فهذا هو المتواتر وما تخلفت عنه افادة العلم
كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال ان الشروط
اذا حصلت لزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يتخلف
عن البعض لمانع وقد وضح بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن
مع فقد بعض الشروط او مع حصر بما فوق الاثنين اي بثلاثة فصاعدا ما لم
يجتمع شروط المتواتر او بهما اي باثنين فقط او بواحد والمراد بقولنا ان يرد
باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند
الواحد لا يضر اذ الاقل في هذا العلم يقضي على الاكثر فالاول المتواتر وهو
المفيد العلم اليقيني الضروري فاخرج النظري على ما يأتي تقريره بشروطه التي
تقدمت واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد ان الخبر
المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكن
دفعه وقيل لا يفيد العلم الا نظريا وليس بشيء لان العلم بالتواتر حاصل
لمن ليس له اهلية النظر كالعامي اذ النظر ترتيب امور معلومة او
مظنونة يتوصل بها الى علوم او ظنون وليس في العامي اهلية ذلك
فلو كان نظريا لما حصل لهم ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري
والعلم النظري اذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيد لكن

التقييد باليقين

اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع

مظنونة

مع

٤

مع الاستدلال على الافادة وان الضروري يحصل لكل سامع والنظري
لا يحصل الا لمن فيه اهلية النظر وانما ابهمت شروط المتواتر في الاصل لانه على هذه
الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث او ضعفه
ليعمل به او يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله
بل يجب العمل به من غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير
المتقدم يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حديث من كذب علي متعمدا الحديث
وما ادعاه من العز ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع
على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة ان يتواطؤا
على الكذب او يحصل منهم اتفاقا ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا
وجود كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم
شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفيها اذا اجتمعت على اخراج
حديث وتعددت طرقه تعددا يستحيل العادة تواطؤهم على الكذب الى اخر الشروط
افاد العلم اليقيني بصحة نسبته الى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير
والثاني وهو اول اقسام الاحاد ما له طرق محصورة باكثر من اثنين وهو المشهور
عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة من ائمة الفقهاء
سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين
المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء
والمشهور اعم من ذلك ومنهم من غاير على كيفية اخرى وليس من مباحث
هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حرر هنا وعلى ما اشتهر على الالسنة فيشمل
ما له اسناد واحد فصاعدا بل ما لا يوجد له اصلا والثالث العزيز وهو
ان لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين سمي بذلك اما لقلة وجوده واما
لكونه عز اي قوي بمجيئه من طريق اخرى وليس شرطا للصحيح خلافا لمن
زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يومئ كلام الحاكم ابي عبد الله

في علوم الحديث حيث قال الصحيح ان يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة
بان يكون له راويان ثم تداوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح
القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب
عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات
فرد لم يروه عن عمر الا علقمة قال قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة
فلولا انهم يعرفونه لانكروه كذا قال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه
ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا لو سلم في عمر رضي الله عنه منع في تفرد
علقمة عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن
محمد على ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد وردت لهم متابعات
لا يعتبر بها وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه قال ابن رشيد ولقد
كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه
وادعى ابن حبان نقيض دعواه فقال رواية اثنين عن اثنين الى
ان ينتهي لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط
عن اثنين فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صورة العزيز التي حررناها
فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان
من حديث انس والبخاري من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده الحديث ورواه عن انس
قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه
عن عبد العزيز اسمعيل بن علية وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة والرابع الغريب
وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في اي موضع وقع التفرد به من السند
على ما سيقسم اليه الغريب المطلق والغريب النسبي وكلها اي الاقسام
الاربعة المذكورة سوى الاول وهو المتواتر آحاد ويقال لكل واحد منها خبر
واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي الاصطلاح ما لم

يجمع

يجمع

ما لم يجمع شروط التواتر وفيها اي في الآحاد المقبول وهو ما يجب العمل به
عند الجمهور وفيها المردود وهو الذي لم يرجح صدق المخبر به لتوقف
الاستدلال بها على البحث عن احوال رواتها دون الاول وهو المتواتر
فكله مقبول لافادته القطع بصدق مخبره بخلاف غيره من اخبار الآحاد
لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة
القبول وهو ثبوت صدق الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق
الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب
الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد
القسمين التحق والا فيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار كالمردود
لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم
وقد يقع فيها اي في اخبار الآحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب
ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافا لمن ابى ذلك
والخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز اطلاق العلم قيده بكونه نظريا
وهو الحاصل عن الاستدلال ومن ابى الاطلاق خص لفظ العلم بالمتواتر
وما عداه عنده ظني لكنه لا ينفي ان ما احتف بالقرائن ارجح مما خلا
عنها والخبر المحتف بالقرائن انواع منها ما اخرجه الشيخان في
صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتفت به قرائن منها جلالتهما
في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقي العلماء
لكتابيهما بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة
الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقده احد من
الحفاظ مما وقع في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع
في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد المتناقضان لاستحالة
ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر

وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب
العمل به لا على صحته منعناه وسند المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل
ما صح ولو لم يخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع على ان
لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة وممن صرح بافادة ما اخرجه الشيخان العلم النظري
الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني ومن ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدي
وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كون احاديثهما
اصح الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة
والعلل وممن صرح بافادته العلم النظري الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ
ابو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون
غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلا ويشاركه فيه غيره عن الشافعي و
يشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة
جلالة رواته وان فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير
من غيرهم ولا يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم واخبار الناس ان مالكا مثلا لو
شافههم بخبر انه صادق فيه فاذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعد
ما يخشى عليه من السهو وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها
الا للعالم بالحديث المتبحر فيه العالم باحوال الرواة المطلع على العلل وكون غيره لا يحصل له
العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي حصول العلم
للمتبحر المذكور ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين و
الثاني بما له طرق متعددة والثالث بما رواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث
واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه والله اعلم ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند اي في
الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه
الذي فيه الصحابي او لا تكون كذلك بان يكون التفرد في اثنائه كان يرويه عن الصحابي
اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد فالاول الفرد المطلق

كحديث

٦

كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد
يتفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب الايمان تفرد به ابو صالح عن ابي
هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرد في جميع رواته
او اكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني
الفرد النسبي سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين
وان كان الحديث في نفسه مشهورا ويقل اطلاق الفردية عليه لان الغريب و
الفرد مترادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث
كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب اكثر
ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث
استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به
فلان او اغرب به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما
متغايران او لا فاكثر المحدثين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال
الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك
مرسلا او منقطعا ومن ثم اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم
على كثير من المحدثين انهم يغايرون ما بين المرسل والمنقطع وليس كذلك
لما حررناه وقل من نبه على النكتة في ذلك والله اعلم وخبر الاحاد بنقل
عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته
وهذا اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات
المقبول على اعلاها او لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر
ذلك القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحيث لا جبر
فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن
ايضا لكن لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل
من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب

صحيح لذاته صحيح لغيره
حسن لذاته حسن لغيره

الاعمال السيئة من شرك او فسق او بدعة والضبط ضبطان صدر وهو ان
يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو
صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه الى ان يؤدي منه وقيد بالتام اشارة الى الرتبة
العليا في ذلك والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله
سمع ذلك المروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا
ما فيه علة قادحة خفية والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي
من هو ارجح منه وله تفسير آخر سيأتي تنبيه قوله وخبر الآحاد كالجنس
وباقي قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله غير عدل وقوله هو يسمى
فصلا يتوسط بين المبتدا والخبر يؤذن بان ما بعده خبر عما قبله وليس
بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحا بامر خارج عنه كما تقدم وتتفاوت
رتبه اي الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحيح في القوة
فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت
ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك
فما تكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب
الترجيح كان اصح مما دونه فمن الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة
انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكمحمد بن
سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود
ودونها في الرتبة كرواية بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موسى
وكحماد بن سلمة عن ثابت عن انس ودونها في الرتبة كسهيل بن ابي
صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع
يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان المرتبة الاولى فيهم من الصفات المرجحة
ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي
تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسنا كمحمد

بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقس
على هذه المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها
اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من مجموع
ما اطلق عليه الائمة ذلك ارجحيته على ما لم يطلقوه ويلتحق بهذا التفاضل ما
اتفق الشيخان على تخريجه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة
الى ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف
بعضهم في ايهما ارجح فما اتفقا عليه ارجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه وقد صرح
الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل
عن ابي علي النيسابوري انه قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه
اصح من صحيح البخاري لانه انما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذ المنفي انما هو ما
تقتضيه صيغة افعل من زيادة صحة في كتاب شاركه كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك
الزيادة عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم
على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح
احد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولو افصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود فالصفات
التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم واسد وشرطه فيها
اقوى واشد اما رجحانه من حيث الاتصال فلاشتراطه ان يكون الراوي قد ثبت له
لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة والزم البخاري بانه يحتاج
الى ان لا يقبل العنعنة اصلا وما الزمه به ليس بلازم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة
لا يجري في رواياته احتمال ان لا يكون سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا
والمسألة مفروضة في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال
البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين
اخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث

عدم الشذوذ والعلل فلو تقدما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما
انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم
واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره
حتى لقد قال الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء ومن ثمة اي ومن هذه الحيثية
وهي ارجحية شرط البخاري على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في
الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول ايضا
سوى ما علل ثم يقدم في الارجحية من حيث الاصحية ما وافقه شرطهما لان المراد به
رواتهما مع باقي شروط الصحيح ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم
بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الا
بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم او مثله وان كان
على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعا لاصل كل منهما
فخرج لنا من هذا ستة اقسام تتفاوت درجاتها في الصحة ومن ثمة قسم سابع وهو
ما ليس على شرطهما اجتماعا وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحيثية
المذكورة اما لو رجح قسم على ما هو فوقه بامور اخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما
فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا
وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم
على الحديث الذي يخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه
من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما
انفرد به احدهما مثلا لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال فان خف الضبط اي
قل يقال خف القوم خفوفا قلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح
فهو الحسن لذاته لا لشيء خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو حديث
المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا القسم
من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه ومشابه له في

انقسامه

في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه يصحح وانما يحكم له
بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به
ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح ومن ثمة تطلق الصحة على الاسناد الذي
يكون حسنا لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا اي الصحيح
والحسن في وصف واحد كقول الترمذي وغيره حسن حديث صحيح فللتردد
الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا
حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع
بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح اثبات لذلك القصور
ونفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد
ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم
صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد
لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده
وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من
التردد وهذا حيث التفرد والا اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين
معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والآخر حسن وعلى
هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة
الطرق تقوي فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يروى
من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه
الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف
بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى
وذلك انه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي
بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب
وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعريفه انما وقع على

الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما
قلنا في كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا فكل حديث
يروى ولا يكون راويه متهما بكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون
شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما
ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يعرج على
تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط وكأنه ترك ذلك استغناء
لشهرته عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما
لغموضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث
كما فعل الخطابي وبهذا التقرير يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها
ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما الهم وعلم وزيادة راويهما اي الصحيح و
الحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو اوثق ممن لم يذكر تلك
الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها
فهذه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه
عن شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى
فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر
عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك
على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذا ثم يفسرون
الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب ممن اغفل ذلك منهم مع
اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول
عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان واحمد بن حنبل
ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وابي زرعة وابي حاتم والنسائي والدار
قطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد
منهم اطلاق قبول الزيادة واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية

القول

القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك فانه قال في اثناء
كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه ويكون اذا شرك احدا من الحفاظ
لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه
ومتى خالف ما وصفت اضر ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف
فوجد حديثه ازيد اضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا
وانما تقبل من الحافظ فانه اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص من حديث من خالفه
من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل على تحريه وجعل
ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن
مضرة بحديث صاحبها فان خولف بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك
من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ
مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن
دينار عن عوسجة عن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يدع وارثا الا مولى هو اعتقه الحديث وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج
وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس
قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط و
مع ذلك رجح ابو حاتم رواية من هم اكثر عددا منه وعرف من هذا التقرير ان الشاذ
ما رواه المقبول مخالفا لمن هو اولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب
الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله
يقال له المنكر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو اخو حمزة
بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج وصام وقرى الضيف
دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق موقوفا
وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لان

بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة وافتراقا في ان الشاذ راويه ثقة او صدوق
والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره
من الفرد النسبي ان وجد بعد ظن كونه فردا قد وافقه غيره فهو المتابع بكسر الموحدة
والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوي نفسه فهي التامة وان حصلت لشيخه
فمن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه الشافعي
في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه
فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم
ان الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه لان اصحاب مالك
رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا
للشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك اخرجه البخاري
عنه عن مالك وهذه متابعة تامة ووجدنا له ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن
خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر
بلفظ فكملوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت
تامة ام قاصرة على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة بكونها
من رواية ذلك الصحابي وان وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه
في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي قدمناه
ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى
فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان غم
عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلثين وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ
سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل بالمعنى

كذلك وقد

كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل
واعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والاجزاء لذلك الحديث الذي
يظن انه فرد ليعلم هل له متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار
والمتابعات والشواهد قد يوهم ان الاعتبار قسيم لهما وليس كذلك بل هو هيئة
التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه
عند المعارضة والله اعلم ثم المقبول ينقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان سلم
من المعارضة اي لم يات خبر يضاده فهو المحكم وامثلته كثيرة وان عورض فلا يخلو
اما ان يكون معارضه مقبولا مثله او يكون مردودا فالثاني لا اثر له لان القوي لا تؤثر
فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة بمثله فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين
مدلوليهما بغير تعسف او لا فان امكن الجمع فهو النوع المسمى بمختلف الحديث
ومثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من المجذوم فرارك
من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض
لا تعدي بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا
لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع
بينهما ابن الصلاح تبعا لغيره والاولى في الجمع ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم
للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله صلى الله عليه وسلم لا يعدي شيء شيئا وقوله صلى
الله عليه وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها
فتجرب حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى
ابتدا ذلك في الثاني كما ابتداه في الاول واما الامر بالفرار من المجذوم فمن
باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير
الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد
صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسما للمادة والله اعلم وقد صنف
في هذا النوع الشافعي كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وقد صنف

فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما ان يعرف
التاريخ اولا فان عرف وثبت المتاخر به او باصرح منه فهو الناسخ والاخر
المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متاخر عنه والناسخ ما دل
على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجاز لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف
النسخ بامور اصرحها ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم
عن زيارة القبور الا فزوروها فانها تذكر الاخرة ومنها ما يجزم الصحابي
بانه متاخر كقول جابر كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مسته النار اخرجه اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو
كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتاخر الاسلام معارضا لمتقدم عنه لاحتمال
ان يكون سمعه من صحابي آخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع
التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم فيتجه ان يكون ناسخا بشرط
ان يكون لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما الاجماع
فليس بناسخ بل يدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح
احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاسناد اولا فان امكن
الترجيح تعين المصير اليه والا فلا فصار ما ظاهره التعارض واقعا على هذا الترتيب
الجمع ان امكن فاعتبار الناسخ والمنسوخ فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد
الحديثين والتعبير بالتوقف اولى من التعبير بالتساقط لان خفاء ترجيح احدهما
على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه
والله اعلم ثم المردود وموجب الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في راو على
اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لامر يرجع الى ديانة الراوي او الى ضبطه فا
لسقط اما ان يكون من مبادي السند من تصرف مصنف او من آخره اي الاسناد
بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا ام اكثر و
بينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف

المعضل

المعضل بانه ما سقط منه اثنان فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق
ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادي السند يفترق منه اذ هو
اعم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يحذف الا الصحابي او الا التابعي و
الصحابي معا ومنها ان يحذف من حدثه ويضيفه الى من هو فوقه فان كان
من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا والصحيح
في هذا التفصيل فان عرف بالنص والاستقراء ان فاعل ذلك مدلس
قضي به والا فتعليق وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد
يحكم بصحته ان عرف بان يجيء مسمى من وجه آخر فان قال جميع من احذفه ثقات
جاءت مسألة التعديل على الابهام والجمهور لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح
هنا ان وقع الحذف في كتاب التزمت صحته كالبخاري فما اتى فيه بالجزم دل
على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض وما اتى فيه
بغير الجزم ففيه مقال وقد اوضحت امثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح
والثاني وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي هو المرسل وصورته ان يقول
التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل
كذا او فعل بحضرته كذا ونحو ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف
لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل ان يكون ثقة
وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن الصحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر
وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدد اما بالتجويز العقلي فالى
ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالى ستة او سبعة وهو اكثر ما وجد من رواية
بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن
ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي

الحسن وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الش يقبل
ان اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الاولى مسندا كان او مرسلا ليتر
جح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية وابو الو
ليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفا
قا والقسم الثالث من اقسام السقط من الاسناد ان كان باثنين فصاعدا مع
التوالي فهو المعضل والا فان كان الساقط باثنين غير متواليين في موضعين
مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط
عدم التوالي ثم ان السقط من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الا
شتراك في معرفته لكون الراوي مثلا لم يعاصر من روى عنه او يكون
خفيا فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الا
سانيد فالاول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقي بين الراوي و
شيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له اجازة ولا
ومن ثم احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم
وارتحالهم وقد افتضح اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب
دعواهم والقسم الثاني وهو الخفي المدلس بفتح اللام سمي بذلك لكون الرا
وي لم يسم من حدثه واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من
الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء
ويرد المدلس بصيغة من صيغ الاداء تحتمل وقوع اللقي بين المدلس وبين
من اسند عنه كعن وكذا قال ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان
كاذبا وحكم من ثبت عنه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما
صرح فيه بالتحديث على الاصح وكذا المرسل الخفي اذا صدر من
معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس
والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا وهو ان التدليس

يختص

فاما

يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه
لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير
لقي لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل
على ان اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطباق
اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كابي عثمان النهدي وقيس بن
ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسال لا من التدليس
ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم
عاصروا النبي عليه السلام قطعا ولكن لم يعرف هل لقوه ام لا و
ممن قال باشتراط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وابو بكر البزار وكلام الخطيب
في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقات باخباره عن نفسه بذ
لك او بجزم امام مطلع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو بينهما
لاحتمال ان يكون من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي
لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل
لمبهم المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد وانتهت هنا اقسام حكم السا
قط من الاسانيد ثم الطعن يكون بعشرة اشياء بعضها يكون اشد في
القدح من بعض خمسة منها يتعلق بالعدالة وخمسة يتعلق با
لضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الاخر لمصلحة اقتضت
ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في موجب الرد على سبيل التدلي لان
الطعن اما ان يكون لكذب الراوي في الحديث النبوي بان يروي عنه ما لم يقله
متعمدا او تهمته بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفا
للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك
في الحديث النبوي وهذا دون الاول او فحش غلطه اي كثرته او غفلته عن
الاتقان او فسقه بالفعل او القول مما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الاول

عموم وخصوص مطلقا وانما افراد الاول لكون القدح به اشد في هذا الفن واما
الفسق بالمعتقد فسياتي بيانه او وهمه بان يروي على سبيل التوهم او
مخالفته للثقات او جهالته بان لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين
او بدعته وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي عليه السلام
لا بمعاندة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي عبارة عمن لا يكون غلطه اقل
من اصابته فالقسم الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي
هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد
يصدق الكذوب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك الاخبار
انتهى في ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما وذهنه ثاقبا و
معرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال
ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى
وفهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصلا وليس ذلك مراده وانما نفى القطع
بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا
كذلك ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال
ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ
من حال الراوي كما وقع لمامون بن احمد انه ذكر بحضرته الخلاف في كون الحسن
سمع من ابي هريرة اولا فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع
الحسن من ابي هريرة وكما وقع لغياث بن ابراهيم النخعي حيث دخل على المهدي فوجده
يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في خف
او نصل او حافر او جناح فزاد في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب لاجله
فامر بذبح الحمام وقال انا حملته على ذلك ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان
يكون مناقضا لنص القران او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح
العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التاويل ثم المروي تارة يخترعه الواضع وتارة

يأخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالح او قدماء الحكماء او الاسرائيليات
او يأخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليروج والحامل للواضع
على الوضع اما عدم الدين كالزنادقة او غلبة الجهل كبعض المتعبدين او فرط
العصبية كبعض المقلدين او اتباع هوى بعض الرؤساء او الاغراب
لقصد الاشتهار وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية
وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأ
من فاعله نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية واتفقوا
على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبالغ ابو محمد الجويني
فكفر من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم واتفقوا على تحريم رواية الموضوع
الا مقرونا ببيانه لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى انه كذب
فهو احد الكاذبين اخرجه مسلم والقسم الثاني من اقسام المردود وهو ما يكون
بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المتروك والثالث المنكر على راي من لا يشترط
في المنكر قيد المخالفة وكذلك الرابع والخامس فمن فحش غلطه او كثرت
غفلته او ظهر فسقه فحديثه منكر ثم الوهم وهو القسم السادس وانما افصح به لطول
الفصل ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل او منقطع
او ادخال حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القادحة وتحصل معرفة ذلك
بكثرة التتبع وجمع الطرق فهذا هو المعلل وهو من اغمض انواع علوم الحديث
وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة
بمراتب الرواة وملكة قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل
من اهل هذا الشأن كعلي بن المديني واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة
وابي حاتم وابي زرعة والدارقطني وقد تقصر عبارة المعلل عن اقامة الحجة
على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم ثم المخالفة وهي القسم
الرابع ان كانت واقعة بسبب تغيير السياق اي سياق الاسناد فالواقع

فيه ذلك التغيير فهو مدرج الاسناد وهو اقسام الاول ان يروي جماعة الحديث
باسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا
يبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راو الا طرفا منه فانه عنده باسناد
آخر فيرويه راو عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الا طرفا منه
فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما بحذف الواسطة الثالث ان يكون
عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصرا على احد الا
سنادين او يروي احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن
الآخر ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما
من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك هو متن ذلك الاسناد فيرويه
عنه كذلك هذه الاقسام مدرج الاسناد واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام
ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة في اثنائه وتارة في آخره وهو الاكثر لانه يقع
بعطف جملة على جملة او بدمج موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم بمرفوع من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك الادراج بورود
رواية مفصلة للقدر المدرج مما ادرج فيه او بالتنصيص على ذلك من الراوي
او من بعض الائمة المطلعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك
وصنف الخطيب في المدرج كتابا ولخصته وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين
او اكثر ولله الحمد او ان كانت المخالفة بتقديم وتأخير اي في الاسماء كمرة بن كعب وكعب
بن مرة لان اسم احدهما اسم ابي الآخر فهذا هو المقلوب وللخطيب فيه كتاب رافع
الارتياب وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة عند مسلم في السبعة
الذين يظلهم الله تعالى في ظل عرشه ففيه ورجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم
يمينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب على احد الرواة وانما هو حتى لا يعلم شماله ما
تنفق يمينه كما في الصحيحين او ان كانت المخالفة بزيادة راو في اثناء الاسناد و
من لم يزدها اتقن ممن زادها فهذا هو المزيد في متصل الاسانيد وشرطه ان يقع

التصريح

التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا فمتى كان معنعنا مثلا ترجحت الزيادة او
ان كانت المخالفة بابداله اي الراوي ولا مرجح لاحد الروايتين على الاخرى فهذا هو
المضطرب وهو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم المحدث
على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد وقد
يقع الابدال عمدا لمن يراد اختبار حفظه امتحانا من فاعله
كما وقع للبخاري والعقيلي وغيرهما وشرطه ان لا يستمر عليه
بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا لا لمصلحة بل للاغراب
مثلا فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطا فهو من المقلوب
او المعلل او ان كانت المخالفة بتغيير حرف او حروف مع بقاء
صورة الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف
وان كان بالنسبة الى الشكل فالمحرف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه
العسكري والدارقطني وغيرهما وقد يقع في الاسماء التي في الاسانيد ولا
يجوز تعمد تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار منه بالنقص
ولا ابدال اللفظ المرادف باللفظ المرادف له الا لعالم بمدلولات
الالفاظ وبما يحيل المعاني على الصحيح في المسالتين اما اختصار الحديث
فالاكثرون على جوازه بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم
لا ينقص من الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف
الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة
خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد
ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى فالخلاف
فيها شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوى حججهم الاجماع على جواز
شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى
فجوازه باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات

وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل انما
يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه
فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا للفظه وجميع
ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد الحديث بالفاظه
دون التصرف فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية
بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير
من الرواة قديما وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ مستعملا
بقلة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب ككتاب ابي عبيد القاسم
بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبه الشيخ موفق الدين ابن
قدامة على الحروف واجمع منه كتاب ابي عبيد الهروي وقد اعتنى
به الحافظ ابو موسى المديني فنقب عليه واستدرك وللزمخشري
وللزمخشري كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية
وكتابه اسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ مستعملا بكثرة
لكن في مدلوله دقة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل
منها وقد اكثر الائمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر
وغيرهم ثم الجهالة بالراوي وهو السبب الثامن من الطعن وسببها امران احدهما
ان الراوي قد تكثر نعوته من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب
فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الاغراض فيظن انه
آخر فيحصل الجهل بحاله وصنفوا فيه اي في هذا النوع الموضح لاوهام الجمع والتفريق
اجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغني ثم الصوري ومن امثلته محمد بن السائب
بن بشر الكلبي نسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن
السائب وكناه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام
فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه

الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك والامر الثاني ان الراوي قد يكون مقلا من
الحديث فلا يكثر الاخذ عنه وقد صنفوا فيه الوحدان وهو من لم يرو عنه الا واحد
ولو سمي فممن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما او لا يسمى الراوي
اختصارا من الراوي عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان
ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق اخرى مسمى وصنفوا فيه
المبهمات ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم لان شرط قبول الخبر عدالة رواته ومن
ابهم اسمه لا يعرف عينه فكيف عدالته وكذا لا يقبل خبره ولو ابهم بلفظ
التعديل كان يقول الراوي عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة عنده مجروحا
عند غيره وهذا على الاصح في المسئلة ولهذه النكتة لم يقبل المرسل ولو ارسله
العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكا بالظاهر اذ
الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالما اجزأ
ذلك في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث
علوم الحديث والله تعالى الموفق فان سمي الراوي وانفرد
راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم الا ان يوثقه
غير من ينفرد عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه اذا كان متاهلا لذلك وان
روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور وقد
قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور والتحقيق ان رواية المستور
ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل يقال هي موقوفة الى
استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن
جرح بجرح غير مفسر ثم البدعة وهي السبب التاسع من اسباب الطعن
في الراوي وهي اما ان تكون بمكفر كان يعتقد ما يستلزم الكفر او بمفسق
فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد
حل الكذب لنصرة مقالته قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعة لان كل

لطائفة تدعي ان مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفيها فلو اخذ ذلك
على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترد روايته
من انكر امرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد
عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يرويه
مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير
اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقيل يرد مطلقا وهو بعيد واكثر
ما علل به ان في الرواية عنه ترويجا لامره وتنويها بذكره وعلى هذا فينبغي
ان لا يروى عن مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل
يقبل من لم يكن داعية الى بدعته لان تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات
وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وهذا في الاصح واغرب ابن حبان فادعى
الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية
الا ان يروي ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار وبه صرح الحافظ
ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ ابو داود والنسائي في كتابه
معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ عن الحق اي عن السنة صادق
اللهجة فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا اذا لم
يقو بدعته انتهى وما قاله متجه لان العلة التي بها رد حديث الداعية
واردة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع وان لم يكن داعية
والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن
والمراد به من لم يرجح جانب اصابته على جانب خطائه وهو على قسمين
ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض
اهل الحديث او ان كان سوء الحفظ طاريا على الراوي اما لكبره او
لذهاب بصره او لاحتراق كتبه او عدمها بان كان يعتمدها فرجع
الى حفظه فساء فهذا هو المختلط والحكم فيه ان ما حدث به قبل

قبل الاختلاط اذا تميز قبل واذا لم يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الامر
فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه ومتى توبع السيء الحفظ
بمعتبر كأن يكون فوقه او مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور
والاسناد المرسل وكذا المدلس اذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا
لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم
احتمال ان يكون روايته صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا جاء من المعتبرين
رواية موافقة لاحدهم رجح احد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك
على ان الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول ومع ارتقائه
الى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن اطلاق
اسم الحسن عليه وقد انقضى ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد
وهو الطريق الموصل الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد
من الكلام وهو اما ان ينتهي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويقتضي لفظه
اما تصريحا او حكما ان المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى الله عليه وسلم او من
فعله او من تقريره مثال المرفوع من القول تصريحا ان يقول
الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا
او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو
او غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع
من الفعل تصريحا ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصريحا
ان يقول الصحابي فعلت كذا بحضرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويقول هو او غيره فعل فلان بحضرة رسول

صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر الكاره لذلك ومثال المرفوع من
القول حكماً لا تصريحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن
الاسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان لغة او شرح
غريب كالاخبار عن الامور الماضية من بدء الخلق واخبار الانبياء او الآتية
كالملاحم والفتن واحوال يوم القيامة وكذا الاخبار عن ما يحصل بفعله ثواب
مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره بذلك
يقتضي مخبراً له وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقائل به ولا موقف
للصحابة الا النبي صلى الله عليه وسلم او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا
وقع الاحتراز عن القسم الثاني فاذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنه بواسطة
ومثال المرفوع من الفعل حكماً ان يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه فينزل على ان
ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي في صلوة علي في
الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكماً
ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم
على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك الزمان
زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمرون عليه الا وهو
غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز العزل
بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن
ويلتحق بقوله حكماً ما ورد بصيغة الكناية في موضع صيغ التصريح بالنسبة
اليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او ينميه
او رواية او يبلغ به او رواه وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل
ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة

صحابي

للصحابة

١٧

هريرة رضي الله عنه انه قال قال تقاتلون قوماً الحديث وفي كلام الخطيب
انه اصطلاح خاص باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي
من السنة كذا فالاكثر على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق
قال واذا قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يضفها الى صاحبها كسنة
العمرين وفي نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي في اصل المسئلة قولان
وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية وابو بكر الرازي
من الحنفية وابن حزم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تتردد
بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره واجيبوا بان احتمال
ارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه حديث
ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته مع الحجاج حين
قال له ان كنت تريد السنة فهجر بالصلوة قال ابن شهاب فقلت
لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك الا سنته
فنقل سالم وهو احد الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين
عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك الا سنة النبي صلى الله
عليه وسلم واما قول بعضهم ان كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً ومن
هذا قول ابي قلابة عن انس من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام
عندها سبعاً اخرجاه في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان انساً
رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم اي لو قلت لم اكذب لان قوله من السنة
هذا معناه لكن ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى ومن ذلك قول
الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله
لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي وهو الرسول
وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كامر القرآن

عليه السلام

او الاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط واجيبوا بان الاصل هو الاول
وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وايضا فمن كان في طاعة رئيس اذا
قال امرت لا يفهم عنه ان آمره الا رئيسه واما قول من قال يحتمل ان يظن ما ليس بامر
امرا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لو صرح فقال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا
يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما
تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة لله تعالى او لرسوله او
معصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم
فلهذا حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم او ينتهي
غاية الاسناد الى الصحابي كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصريح بان مقام ده
المنقول هو من قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يجي فيه جميع ما تقدم بل معظمه
والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع
علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقي النبي
صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح والمراد
باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمماشاة ووصول احدهما الى الآخر وان لم يكالمه
ويدخل فيه رؤية احدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره والتعبير باللقي
اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن ام
مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بلا تردد واللقي في هذا التعريف كالجنس
وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا و
قولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه
مؤمنا بانه سيبعث ولم يدرك البعثة فيه نظر وقولي ومات على الاسلام
فصل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله
بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخللت ردة اي بين لقيه له مؤمنا به

وبين

وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته
او بعده وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة ويدل
على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد واتي به
الى ابي بكر الصديق اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته
ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج احاديثه في المسانيد وغيرها
تنبيهان احدهما لا خفاء برجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه
او قتل تحت رايته على من لم يلازمه او لم يحضر معه مشهدا وعلى من كلمه يسيرا
او ماشاه قليلا او رآه على بعد او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة قليل
حاصلا للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع
تنبيه الثاني ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية ثانيهما يعرف كونه صحابيا
بالتواتر او الاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات
التابعين او باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان
وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا
عدل ويحتاج الى تأمل او ينتهي غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك
وهذا متعلق باللقي وما ذكر معه الا قيد الايمان فذلك خاص بالنبي صلى الله
عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة
او صحة السماع او التمييز وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة اخرى
اختلف في الحاقهم باي القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعدهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض
وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه افصح في خطبة كتابه
بانه انما اوردهم ليكون كتابه جامعا مستوعبا لاهل القرن والصحيح انهم
معدودون في كبار التابعين سواء عرف ان واحدا
منهم كان مسلما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

كالنجاشي أصلا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
ليلة الاسراء لما كشف له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد
من كان مؤمنا به في حيوته صلى الله عليه وسلم اذ ذاك وان لم يلاقه في الصحابة
لحصول الرؤية له في حيوته صلى الله عليه وسلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من
الاقسام الثلثة وهو ما ينتهي اليه غاية الاسناد هو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء
باسناد متصل ام لا والثاني الموقوف وهو ما انتهى الى الصحابي والثالث المقطوع
وهو ما انتهى الى التابعي ومن دون التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم
فيه اي في التسمية مثله اي مثل ما ينتهي الى التابعي في التسمية بجميع ذلك مقطوع
وان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين
المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من
مباحث المتن كما ترى وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس
تجوزا عن الاصطلاح ويقال للاخيرين اي المقطوع والموقوف الاثر والمسند
في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال
فقولي مرفوع كالجنس وقولي صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي
فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق وقولي ظاهره الاتصال يخرج
به ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال
من باب الاولى ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفي كعنعنة
المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسندا
لاطباق الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق
لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن
شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب
فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى
عنده مسندا لكن قال ان ذلك قد يأتي لكن بقلة وابعد ابن عبد
البر

مرفوعه موقوفا

عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه يصدق
على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به
فان قل عدده اي عدد رجال السند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه
بعدد كثير او ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذي صفة علية
كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات
المقتضية للترجيح كشعبة ومالك والثوري والشافعي والبخاري
ومسلم ونحوهم فالاول وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
العلو المطلق فان اتفق ان يكون سنده صحيحا كان الغاية
القصوى والا فصورة العلو فيه موجودة ما لم يكن موضوعا فهو
كالعدم والثاني العلو النسبي وهو ما يقل العدد فيه الى ذلك
الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه كثيرا وقد
عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث
اهملوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلو مرغوبا فيه لكونه اقرب
الى الصحة وقلة الخطاء لانه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطاء
جائز عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز
وكلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلو كان يكون
رجاله اوثق منه او احفظ او افقه والاتصال فيه اظهر فلا تردد ان
النزول حينئذ اولى واما من رجح النزول مطلقا واحتج بان كثرة
البحث تقتضي المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بامر اجنبي عما يتعلق
بالتصحيح والتضعيف وفيه اي العلو النسبي الموافقة وهي الوصول الى شيخ
احد المصنفين من غير طريقه اي الطريق التي تصل الى ذلك المصنف المعين
مثاله روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا فلو رويناه من طريقه كان بيننا

وبين قتيبة ثمانية ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق ابي
العباس السراج عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيه
سبعة فقد حصل لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد
اليه وفيه اي العلو النسبي البدل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك كان يقع
لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخرى الى القعنبي عن مالك فيكون
القعنبي بدلا فيه من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل اذا قارنا
العلو والا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه وفيه اي العلو النسبي
المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي الى آخره اي الاسناد مع
اسناد احد المصنفين كان يروي النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين
النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه
باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم
احد عشر نفسا فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة
ذلك الاسناد الخاص وفيه اي العلو النسبي ايضا المصافحة وهي الاستواء
مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح اولا وسميت مصافحة لان العادة جرت
في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا ونحن في هذه الصورة كانا لقينا
النسائي فكانا صافحناه ويقابل العلو باقسامه المذكورة النزول فيكون كل
قسم من اقسام العلو يقابله قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم ان
العلو قد يقع غير تابع لنزول فان شارك الراوي ومن روى عنه في
امر من الامور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقي وهو الاخذ عن المشايخ
فهو النوع الذي يقال له رواية الاقران لانه حينئذ يكون راويا عن قرينه و
ان روى كل منهما اي القرينين عن الآخر فهو المدبج وهو اخص من
الاول فكل مدبج اقران وليس كل اقران مدبجا وقد صنف الدارقطني
في معرفة ذلك وصنف ابو الشيخ الاصفهاني في الذي قبله

[illegible]

واذا

بجا

واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروي عن الآخر فهل
يسمى مدبجا فيه بحث والظاهر لا لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدبيج ماخوذ
من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجي
فيه هذا وان روى الراوي عمن هو دونه في السن او في اللقي او في المقدار فهذا
النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص
من مطلقه رواية الآباء عن الابناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه
ونحو ذلك وفي عكسه كثرة لانه هو الجادة المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة
ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب
في رواية الآباء عن الابناء تصنيفا وافرد جزءا لطيفا في رواية الصحابة عن
التابعين وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتاخرين مجلدا كبيرا
في معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه اقساما فمنه
ما يعود الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه
وبين ذلك وحققه وخرج في كل ترجمة حديثا من مرويه وقد لخصت كتابه
المذكور وزدت عليه تراجم كثيرة جدا واكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه
الرواية عن الآباء باربعة عشر ابا وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت
احدهما على الآخر فهو السابق واللاحق واكثر ما وقفنا عليه من ذلك
ما بين الراويين فيه في الوفات مائة وخمسون سنة وذلك ان
الحافظ السلفي سمع منه ابو علي البرداني احد مشايخه حديثا ورواه عنه ومات
على رأس الخمسمائة ثم كان اخر اصحاب السلفي بالسماع سبطه ابو
القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة ومن
قديم ذلك ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج اشياء في التاريخ
وغيره ومات سنة ست وخمسين ومائتين واخر من حدث عن السراج
بالسماع ابو الحسين الخفاف ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة

ومنهم من روى عن ابيه عن جده صح

[illegible]

وغالب ما يقع من ذلك ان المسموع منه قد يتأخر بعد احد الراويين
عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرا
طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة [السابق] واللاحق والله الموفق
وان روى الراوي عن اثنين متفقي الاسم او مع اسم الاب او مع
اسم الجد او مع النسبة ولم يتميزا بما يخص كلا منهما فان كانا
ثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير منسوب
عن ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او عن محمد غير
منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى الذهلي
وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن اراد لذلك ضابطا
كليا يمتاز احدهما عن الآخر فباختصاصه اي الشيخ المروي عنه باحدهما يتبين
المهمل ومتى لم يتبين ذلك او كان مختصا بهما معا فاشكاله شديد
فيرجع فيه الى القرائن والظن الغالب وان روى عن شيخ حديثا فجحد الشيخ
مرويه فان كان جزما كأن يقول كذب علي او ما رويت هذا او نحو ذلك
فان وقع منه ذلك رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون
ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض او كان جحده احتمالا كأن يقول ما اذكر
هذا او لا اعرفه قبل ذلك الحديث في الاصح لان ذلك يحمل على نسيان وقيل
لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات الحديث بحيث اذا اثبت الاصل
الحديث ثبت رواية الفرع وكذلك ينبغي ان يكون فرعا عليه وتبعا له في
التحقيق وهذا متعقب فان عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الاصل
لا ينافيه فالمثبت مقدم على النافي واما قياس ذلك بالشهادة ففاسد
لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية
فافترقا وفيه اي في هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حدث ونسي
وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا باحاديث فلما
عرضت

فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا
يروونها عن الذين رووها عنهم عن انفسهم كحديث سهيل بن ابي صالح عن
ابيه عن ابي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز
بن محمد الدراوردي حدثني به ربيعة ابن ابي عبد الرحمن عن سهيل قال
فلقيت سهيلا فسألته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثنا
عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حدثنا ربيعة عني اني
حدثته عن ابي ونظائره كثيرة وان اتفق الرواة في اسناد
من الاسانيد في صيغ الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا
فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ او غيرها من الحالات
القولية كسمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان الى آخره
او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعمنا تمرا الى آخره
او القولية والفعلية معا كقوله حدثني فلان وهو آخذ باللحية قال
آمنت بالقدر الى آخره فهو المسلسل وهو من صفات الاسناد وقد
يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالاولية فان التسلسل
ينتهي فيه الى سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا الى منتهاه
فقد وهم وصيغ الاداء المشار اليها على ثمان مراتب الاولى سمعت
وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه وهي المرتبة الثانية ثم قرئ عليه و
انا اسمع وهي الثالثة ثم انبأني وهي الرابعة ثم ناولني وهي الخامسة
ثم شافهني بالاجازة وهي السادسة ثم كتب الي اي بالاجازة وهي
السابعة ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع وللاجازة ولعدم السماع
ايضا وهذا مثل قال وذكر وروى فاللفظان الاولان من صيغ الاداء
وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ
وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين

اهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين التحديث والاخبار من حيث
اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح
صار ذلك حقيقة عرفية فتقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الا
صطلاح انما شاع عند المشارقة ومن تبعهم واما غالب المغارب
فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد فان جمع
الراوي اي اتى بصيغة الجمع في صيغة الاولى كان يقول حدثنا فلان
او سمعنا فلانا يقول فهو دليل على انه سمع منه مع غيره وقد تكون
النون للعظمة لكن بقلة واولها اي المراتب اصرحها اي اصرح صيغ
الاداء في سماع قائلها لانها لا تحتمل الواسطة لكون حدثني قد تطلق في
الاجازة تدليسا وارفعها مقدارا ما يقع في الاملاء لما فيه من التثبت
والتحفظ والثالث وهو اخبرني والرابع وهو قرئ لمن قرأ بنفسه
على الشيخ فان جمع كان يقول اخبرنا وقرأنا عليه فهو كالخامس وهو
قرئ عليه وانا اسمع وعرف من هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خير
من التعبير بالاخبار لانه افصح لصورة الحال تنبيه القراءة على الشيخ
على احد وجوه التحمل عند الجمهور وابعد من ابى ذلك من اهل العراق وقد
اشتد انكار الامام مالك وغيره من المدنيين عليهم في ذلك
حتى بالغ بعضهم ورجحها على السماع من لفظ الشيخ وذهب جمع جم
منهم البخاري وحكاه في اوائل صحيحه عن جماعة من الائمة الى ان السماع
من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة من القوة سواء والله
اعلم والانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الاخبار الا
في عرف المتاخرين فهو للاجازة لكن لانها في عرف المتاخرين
للاجازة وعنعنة المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر
فانها تكون مرسلة او منقطعة فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة

تاد بسماع

محمولة

المعاصرة الامن التدليس فانها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط
في حمل عنعنة المعاصر على السماع ثبوت لقائهما اي الشيخ والراوي عنه
ولو مرة واحدة ليحصل الامن من باقي معنعنه عن كونه من
المرسل الخفي وهو المختار تبعا لعلي بن المديني والبخاري وغيرهما من
النقاد واطلقوا المشافهة في الاجازة المتلفظ بها تجوزا وكذا المكاتبة
في الاجازة المكتوب بها وهو موجود في عبارة كثير من المتاخرين بخلاف
المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتب به الشيخ من الحديث الى الطالب
سواء اذن له في روايته ام لا لا فيما اذا كتب اليه بالاجازة فقط واشترطوا
في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن بالرواية وهي اذا حصل هذا
الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين والتشخيص
وصورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب او يحضر الطالب
الاصل للشيخ ويقول له في الصورتين هذا روايتي عن فلان
فاروه عني وشرطه ايضا ان يمكنه منه اما بالتمليك واما
بالعارية لينقل منه ويقابل عليه والا ان ناوله واسترده في
الحال فلا يتبين لها زيادة مزية على الاجازة المعينة وهي ان يجيزه
الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كيفية روايته واذا خلت المناولة عن
الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور وجنح من اعتبرها الى ان مناولته اياه تقوم
مقام ارساله اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية
بالكتابة المجردة جماعة من الائمة ولو لم يقترن ذلك بالاذن بالرواية كانهم اكتفوا
في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي فرق قوي بين مناولة الشيخ الكتاب من يده للطالب
وبين ارساله اليه بالكتاب من موضع الى آخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا
اشترطوا الاذن في الوجادة وهي ان يجد بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط
فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا اذا كان له منه اذن بالرواية

عنه واطلق قوم ذلك فغلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهي ان يوصي عند موته
او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم من الائمة المتقدمين
يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية وابى ذلك الجمهور الا
اذا كان له منه اجازة وكذا اشترطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ
احد الطلبة بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كانت له منه اجازة والا
فلا عبرة بذلك كالاجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به كان يقول اجزت لجميع (العزيز [illegible])
المسلمين او لمن ادرك حياتي او لاهل الاقليم الفلاني او لاهل البلدة
الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار وكذا الاجازة للمجهول كان
يكون مبهما او مهملا وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان
وقد قيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اجزت لك ولمن سيولد لك والا
فالاقرب عدم الصحة ايضا وكذا الاجازة لموجود او معدوم علقت بشرط مشية
الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لا ان يقول اجزت
لك ان شئت وهذا على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى
المجهول ما لم يتبين منه المراد الخطيب وحكاه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة
للمعدوم من القدماء ابو بكر ابن ابي داود وابو عبد الله بن منده واستعمل المعلقة
منهم ايضا ابو بكر ابن ابي خيثمة وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض
الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرتهم وكل ذلك كما قال ابن (الحفاظ)
الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة مختلف في
صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند
المتاخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاستر
سال المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا
والله تعالى اعلم والى هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء ثم الرواة
ان اتفقت اسماؤهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت

٢٣

اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك
اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق
والمفترق وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا و
قد صنف فيه الخطيب كتابا حافلا وقد لخصته وزدت عليه شيئا كثيرا (الخطيب)
وهو عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن
الواحد اثنين وهذا يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت
الاسماء خطا واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف النقط ام
الشكل فهو المؤتلف والمختلف ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى
قال علي بن المديني من اشد التصحيف ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم
بانه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه
ابو احمد العسكري لكنه اضافه الى كتاب التصحيف له ثم افرده بالتاليف
عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتاب في مشتبه الاسماء وكتاب في مشتبه
النسبة وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلا
ثم جمع الجميع ابو نصر بن ماكولا في كتاب الاكمال واستدرك عليهم في
كتاب اخر جمع فيه اوهامهم وتبيينها وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة
كل محدث بعده وقد استدرك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته وتجدد بعده
في مجلد ضخم ثم ذيل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف وكذا
ابو حامد ابن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه (مختصرا)
على الضبط بالقلم فكثر فيه الغلط والتصحيف المباين لموضوع الكتاب (التصحيف)
وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته تبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو
مجلد واحد وضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا
كثيرا مما اهمله او لم يقف عليه ولله الحمد على ذلك وان اتفقت الاسماء
خطا ونطقا واختلفت الاباء نطقا مع ائتلافها خطا كمحمد بن عقيل

بفتح العين ومحمد بن عقيل بضمها الاول نيسابوري والثاني فريابي
وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة او بالعكس كان يختلف الاسماء
ونطقا وتتفق الاباء خطا ونطقا كشريح ابن النعمان وسريج
ابن النعمان الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي يروي عن علي
رضي الله عنه والثاني بالسين المهملة والجيم وهو شيخ البخاري فهو
النوع الذي يقال له المتشابه وكذا ان وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم
الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا
سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا عافانا وهو كثير الفائدة
ويتركب منه ومما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتباه
في الاسم واسم الاب مثلا الا في حرف او حرفين فاكثر من احدهما
او منهما وهو على قسمين اما بان يكون الاختلاف بالتغير مع ان
عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغير مع
نقصان بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن
سنان بكسر المهملة ونونين بينهما الف وهم جماعة منهم العوفي
بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار بفتح
المهملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الالف راء وهم ايضا جماعة
منهم اليمامي شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم
المهملة ونونين الاولى مفتوحة بينهما ياء ساكنة تحتانية تابعي
يروي عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها باء
موحدة وآخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور
ايضا ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور ومطرف
بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروي عنه ابو حذيفة النهدي
ومنه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد وآخرون

الهندي

احمد

واحيد

واحيد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخاري
يروي عنه عبد الله بن محمد البيكندي ومن ذلك ايضا حفص بن
ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله
بن موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة والثاني
بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني عبد الله بن
زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد ربه وراوي
حديث الوضوء واسم جده عاصم وهما انصاريان وعبد الله بن يزيد
بزيادة ياء في اول اسم الاب والزاي المكسورة وهم ايضا جماعة منهم
في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى وحديثه في الصحيحين والقاري
له ذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم انه الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن
يحيى وهم جماعة وعبد الله بن نجي بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي
معروف يروي عن علي رضي الله عنه او يحصل الاتفاق في الحفظ والنطق لكن
يحصل الاختلاف او الاشتباه بالتقديم والتاخير اما في الاسمين جملة او
نحو ذلك كان يقع التقديم والتاخير في الاسم الواحد في بعض حروفه
بالنسبة الى ما يشتبه به مثال الاول الاسود بن يزيد ويزيد بن الاسود و
هو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار
وايوب بن يسار الاول مدني مشهور ليس بالقوي والاخر مجهول و
من المهم عند المحدثين معرفة طبقات الرواة وفائدته الامن من تداخل المشتبهين
وامكان الاطلاع على تبيين المدلسين والوقوف على حقيقة المراد من
العنعنة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ
وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كانس بن
مالك فانه من حيث ثبوت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم يعد في طبقة العشرة
مثلا ومن حيث صغر السن يعد في طبقة بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة

خاتمة

جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر
زائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات والى
ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي وكتابه اجمع ما جمع
في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار
الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان
ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منهما
وجه ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان بمعرفتها يحصل الامن من دعوى
المدعي للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن المهم ايضا معرفة بلد
انهم واوطانهم وفائدته الامن من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن افترقا
بالنسب ومن المهم ايضا معرفة احوالهم تعديلا وتجريحا وجهالة لان الراوي
اما ان تعرف عدالته او تعرف فسقه او لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن اهم ذلك
بعد الاطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما لا
يستلزم رد حديثه كله وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة
مراتب وتقدم شرحها مفصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم
على تلك المراتب وللجرح مراتب واسوءها الوصف بما دل على المبالغة
فيه واصرح ذلك التعبير بافعل كاكذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهى
في الوضع او هو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع لانها وان كان فيها
نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها اي الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان
لين او سيء الحفظ او فيه ادنى مقال وبين اسوء الجرح واسهله مراتب — الحفظ
لا تخفى فقولهم متروك او ساقط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من
قولهم ضعيف او ليس بالقوي او فيه مقال ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل
وارفعها الوصف ايضا بما دل على المبالغة فيه واصرح ذلك التعبير بافعل كاوثق
الناس او اثبت الناس واليه المنتهى في التثبت ثم ما تأكد بصفة

بصفة من الصفات الدالة على التعديل او صفتين كثقة ثقة او ثبت ثبت
او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من
اسهل التجريح كشيخ ويروى حديثه ويعتبر به ونحو ذلك وبين ذلك
مراتب لا تخفى وهذه احكام تتعلق بذلك ذكرت ههنا لتكملة الفائدة
فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد
ما ظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة
من مزك واحد على الاصح خلافا لمن شرط انها لا تقبل الا من اثنين الحاقا
لها بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة الحكم
فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافترقا ولو
قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزكي الى اجتهاده
او الى النقل عن غيره لكان متجها فانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه
ح يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني فيجري فيه الخلاف ويتبين ايضا انه لا يشترط
العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما تفرع عنه والله اعلم وينبغي
ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افرط فيه
فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر
فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال
لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشان قط على توثيق ضعيف ولا على
تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث
الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل
في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس
بثابت فيخشى عليه ان يدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن انه كذب
وان جرح بغير تحرز اقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم
سوء يبقى عليه عاره ابدا والآفة في هذا تدخل تارة من الهوى والغرض الفاسد

وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبا و تارة من المخالفة في العقايد
وهو موجود كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد
قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل
واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا من عارف باسبابه لانه ان
كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته وان صدر من غير عارف
بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المجروح عن تعديل قبل الجرح فيه
مجملا غير مبين السبب اذا صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن
فيه تعديل فهو في حيز المجهول واعمال قول المجرح اولى من اهماله ومال ابن
الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه فصل ومن المهم في هذا الفن معرفة
كنى المسمين ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض
الروايات مكنيا لئلا يظن انه آخر ومعرفة اسماء المكنين وهو عكس
الذي قبله ومعرفة من اسمه كنيته وهم قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهم كثير
ومعرفة من كثرت كناه كابن جريج له كنيتان ابو الوليد وابو خالد او كثرت
نعوته والقابه ومعرفة من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم
بن اسحق المدني احد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عمن
نسبه الى ابيه فقال اخبرنا ابن اسحق فنسب الى التصحيف وان الصواب
اخبرنا ابو اسحق او بالعكس كاسحق بن ابي اسحق السبيعي او وافقت
كنيته كنية زوجته كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابيان مشهوران او
وافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع بن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات
فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد وهو ابوه ابيه
وليس انس شيخ الربيع والده بل ابوه بكري وشيخه انصاري وهو
انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من
اولاده ومعرفة من ينسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود نسب الى

القرشي

نسب الى الاسود الزهري لكونه تبناه وانما هو المقداد بن عمرو والى امه
كابن علية هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم يقول اخبرنا اسمعيل
الذي يقال له ابن علية او نسب الى ما غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء
ظاهره انه منسوب الى صناعتها او بيعها وليس كذلك وانما كان
يجالسهم فنسب اليهم وكسليمان التيمي لم يكن من بني تيم ولكن
نزل فيهم وكذا من نسب الى جده فلا يؤمن التباسه بمن وافق
اسمه اسمه واسم ابيه اسم الجد المذكور ومعرفة من اتفق اسمه واسم
ابيه وجده كالحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقد يقع اكثر من
ذلك وهو من فروع المسلسل وقد يتفق الاسم واسم الاب مع الاسم
واسم الاب فصاعدا كابي اليمن الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن
بن زيد بن الحسن او يتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا
كعمران عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني ابو رجاء العطاردي
والثالث ابن الحصين الصحابي وكسليمان عن سليمان عن سليمان
الاول ابن احمد بن ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسطي والثالث
ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل وقد يقع ذلك
للراوي وشيخه معا كابي العلاء الهمداني العطار المشهور بالرواية عن ابي
علي الاصبهاني الحداد وكل منهما اسمه الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد
بن الحسن بن احمد فاتفقا في ذلك وافترقا في الكنية والنسبة الى البلد
والصناعة وصنف فيه موسى المديني جزءا حافلا ومعرفة من اتفق
اسم شيخه والراوي عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدته
رفع اللبس عمن يظن ان فيه تكرارا او انقلابا فمن امثلته البخاري
روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم الفراديسي
البصري والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح

وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا روى عن مسلم ابن ابراهيم وروى
عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو من اقرانه والراوى عنه هشام
ابن ابى عبد الله الدستوائى ومنها ابن جريج وروى عن هشام وروى عنه
هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف الصنعانى ومنها الحكم بن
عتيبة يروى عن ابن ابى ليلى وعن ابن ابى ليلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى
محمد بن عبد الرحمن المذكور وامثلته كثيرة ومن المهم فى هذا الفن معرفة
الاسماء المجردة وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن
سعد فى الطبقات وابن ابى خيثمة والبخارى فى تاريخهما وابن ابى حاتم
فى الجرح والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجلى وابن حبان وابن شاهين
ومنهم من افرد المجروحين كابن عدى وابن حبان ايضا ومنهم من
تقيد بكتاب مخصوص كرجال البخارى لابى نصر الكلاباذى ورجال مسلم
لابى بكر بن منجويه ورجالهما معا لابى الفضل ابن طاهر ورجال ابى داود لابى
على الجيانى وابو داود وكذا رجال الترمذى ورجال النسائى لجماعة من المغاربة و
رجال الستة الصحيحين وابى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه لعبد
الغنى المقدسى فى كتاب الكمال ثم هذبه المزى فى تهذيب الكمال وقد لخصته
وزدت اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما اشتمل
عليه من الزيادة قدر ثلث الاصل ومن المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة وقد
صنف فيه الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البرديجى فذكر اشياء تعقبوا عليه
عليه بعضها من ذلك قوله صغدى بن سنان احد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد
تبدل سينا مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم ياء كياء
النسبة وهو اسم علم بلفظ النسبة وليس هو فردا ففى الجرح والتعديل لابن
ابى حاتم صغدى الكوفى وثقه ابن معين وفرق بينه وبين الذى قبله فضعفه
وفى تاريخ العقيلى صغدى بن عبد الله يروى عن قتادة قال العقيلى حديثه غير

غير محفوظ انتهى واظنه هو الذى ذكره ابن ابى حاتم واما كون العقيلى
ذكره فى الضعفاء فانما هو للحديث الذى ذكره وليست الآفة منه بل هى من الراوى
عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله اعلم ومن ذلك سندر بالمهملة والنون بوزن
جعفر وهو مولى زنباع الجذامى له صحبة ورواية المشهور انه يكنى ابا عبد الله
وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى فى الذيل على معرفة
الصحابة لابن منده سندر ابو الاسود وروى له حديثا وتعقب عليه ذلك
فانه هو الذى ذكره ابن منده وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزى
فى الصحابة الذين نزلوا مصر فى ترجمة سندر مولى زنباع وقد حررت ذلك
فى كتابى فى الصحابة وكذا معرفة الكنى المجردة والالقاب وهى تارة تكون بلفظ
الاسم وتارة تكون بلفظ الكنية وتقع نسبة الى عاهة او حرفة وكذا الانساب
وهى تارة تقع الى القبائل وهو فى المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين وتارة
الى الاوطان وهذا فى المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى
الوطن اعم من ان يكون بلادا او ضياعا او سككا او مجاورة وتقع الى الصنائع
كالخياط والحرف كالبزاز ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد يقع
الانساب القابا كخالد بن مخلد القطوانى كان كوفيا ويلقب القطوانى
وكان يغضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اى الالقاب و
معرفة الموالى من اعلى ومن اسفل بالرق او بالحلف او بالاسلام لان كل
ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تمييز ذلك الا بالتنصيص عليه
ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنف فيه القدماء كعلى بن المدينى ومن
المهم ايضا معرفة اداب الشيخ والطالب ويشتركان فى تصحيح النية
والتطهر من اغراض الدنيا وتحسين الخلق وينفرد الشيخ بان يسمع اذا
احتيج اليه ولا يحدث ببلد فيه اولى منه بل يرشد اليه ولا يترك اسماع احد
لنية فاسدة وان يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا

عجلة ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان يمسك عن التحديث اذا خشي
التغير او النسيان لمرض او هرم واذا اتخذ مجلس الاملاء ان يكون
له مستمل يقظ وان ينفرد الطالب بان يوقر الشيخ وبنفرد
ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه تحققا ولا يدع الاستفادة لحياء او تكبر و
يكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتقييد والضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسخ
في ذهنه ومن المهم معرفة سن التحمل والاداء والاصح اعتبار سن التحمل
بالتمييز هذا في السماع وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس
الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة المسمع و
الاصح في سن الطلب بنفسه ان يتأهل لذلك ويصح تحمل الكافر ايضا
اذا اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اداه بعد توبته و
ثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمن معين
بل بقيد الاحتياج والتأهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص
وقال ابن خلاد اذا بلغ الخمسين ولا ينكر عند الاربعين وتعقب
عن حديث قبلها كمالك ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث وهو ان
يكتبه مبينا مفسرا ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط
في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقية والا ففي اليسرى وصفة عرضه وهو
مقابلته مع الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا وصفة
سماعه بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ او حديث او نعاس وصفة
اسماعه كذلك وان يكون ذلك من اصله الذي سمع فيه او من فرع قوبل على اصله
فان تعذر فليجبره بالاجازة لما خالف ان خالف وصفة الرحلة فيه حيث
يبتدئ بحديث اهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس
عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع اولى من اعتنائه بتكثير الشيوخ
وصفة تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسند كل صحابي



في الاسلام

صحابي على حدة فان شاء رتبه على سوابقهم وان شاء رتبه على حروف
المعجم وهو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب الفقهية او غيرها بان
يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا والاولى ان
يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين علة الضعف او
تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والاحسن
ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها او الجمع على الاطراف فيذكر طرف
الحديث الدال على بقيته ويجمع اسانيده اما مستوعبا او متقيدا بكتب مخصوصة
ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض الشيوخ القاضي ابي
يعلى ابن الفراء الحنبلي وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين
ابن دقيق العيد ان بعض اهل عصره شرع في جمع وكأنه ما رأى تصنيف
العكبري المذكور وصنفوا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالبا وهي
اي هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية
عن التمثيل وحصرها متعسر فليراجع لها مبسوطاتها ليحصل
الوقوف على حقائقها والله الموفق والهادي لا اله الا هو عليه توكلت
واليه انيب وحسبنا الله ونعم الوكيل تم بعون الله وتوفيقه الحمد لله على
نعمائه والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم انبيائه واله وصحبه وخلفائه
وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة المباركة على يد العبد الضعيف
الفقير الى رحمة الله تعالى وعفوه بكر بن محمد زاد الله علمه ونور الله عمله
غفر الله لهم في سنة ستة واربعين ومائتين والالف في جمادى الاولى
في يوم ستة وعشرين بيوم جرشنبه الحمد لله تعالى

سنة ١٢٤٦ بكر بن محمد





